

تحديات اقتصادية ملحة ستواجهها الحكومة: إصلاحات قطاعية وتحديث قوانين وتوفير فرص عمل

يعاني لبنان منذ سنوات ركودا حادا في مختلف القطاعات وفي معظم المناطق. تدهورت نسبة النمو الاقتصادي على نحو دراماتيكي في هذه المرحلة، ووصلت وفقا لافضل التقديرات الى حدود 2%. لذا، من اولى مهمات الدولة اعادة الحياة الى النشاط الاقتصادي، لان الركود الراهن يؤثر على مستوى المعيشة ويهدد وجود عدد من المؤسسات

تشير كل المعطيات الى ان التحدي الاكبر الذي سيواجه الحكومة الجديدة، هو التحدي الاقتصادي والاجتماعي. الى جانب بعض الايجابيات التي تحققت في الفترة الاخيرة، شهد الاقتصاد اللبناني مشكلات ظرفية وبنوية توجب اقصى درجات العناية والاهتمام. من الواضح ان جهود الدولة خلال الفترة الاخيرة، لم تتركز على ايجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلات، بل استهدفت تجميع القوى

شقير: تنفيذ "سيدر" على رأس الاولويات

محمد شقير: "الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان صعب للغاية، وهذا يظهر من خلال استمرار انخفاض معدلات النمو، والجمود الذي يصيب معظم القطاعات التجارية والصناعية والسياحية والعقارية، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة وازدياد حالات الصرف من العمل. هذا بالنسبة الى نشاط القطاع الخاص. اما مشكلات الدولة المالية فتزداد باطراد. من ارتفاع عجز الموازنة الى نحو 5,5 مليارات دولار في العام 2018 الى ارتفاع الدين العام الى حدود 86 مليار دولار، كما ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي فاقت 152%، وكلها مؤشرات

مطالبها التي تعتبرها المحرك الاساسي لركود الحركة الاقتصادية وسبل تنفيذها. رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية محمد شقير اكد ان المطلوب بالحاح البدء سريعا باجراء اصلاحات جذرية قطاعية ومالية وادارية، ودعا الى اعادة النظر في التشريعات التي ترعى العمل الاقتصادي. ورأى رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل ضرورة دعم تكاليف الصادرات والطاقة المكثفة، والتشدد في مكافحة التهريب والمنافسة غير الشرعية. وطالب رئيس نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين في لبنان وليد موسى بتخصيص الحكومة الجديدة حقيبة وزارية خاصة ومستقلة للاسكان كي تكون مرجعية متخصصة تضع الحلول والمعالجات.

علينا اشراك القطاع الخاص اكثر في مشاريع البنى التحتية للدولة



رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية محمد شقير.

الخطوة الاولى تتمثل في الاسراع في تشكيل الحكومة، الامر الذي يعطي الاطمئنان والثقة في الداخل والخارج لاكمال المسار والمباشرة في اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة التي تستجيب متطلبات النهوض. في هذا الاطار، يأتي تنفيذ البرنامج الاستثماري الذي اقره مؤتمر "سيدر" على رأس الاولويات التي يجب مباحستها، لانه يشكل العمود الفقري للنهوض بالبلد، خصوصا وان الهدف الاساسي منه هو ضخ ما بين مليار دولار و5,2 مليارات دولار سنويا في مشاريع تطوير البنى التحتية. الامر الذي من شأنه رفع معدلات النمو وتوفير فرص عمل وتشغيل الكثير من القطاعات الاقتصادية اللبنانية، فضلا عن ان تطوير البنى التحتية من شأنه ايضا زيادة تنافسية الاقتصاد اللبناني وتحفيز الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية. الى جانب ذلك، بات المطلوب بالحاح البدء سريعا باجراء اصلاحات جذرية، قطاعية ومالية وادارية. هذا الامر قبل ان يكون مطلب الدول والمنظمات العربية والدولية المشاركة في مؤتمر "سيدر"، هو مطلب لبناني بامتياز. كان هذا الامر الملح على الدوام ومنذ مدة على رأس الاولويات التي كانت تطالب بها الهيئات الاقتصادية. وقد شهدنا تطورا نوعيا خلال الانتخابات النيابية تمثل في مطالبة كل القوى السياسية خلال حملاتها الانتخابية بضرورة اجراء اصلاحات جذرية. وهذا ما نأمل في ان يتم في وقت قريب. اقرت الحكومة والمجلس النيابي قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. هذا القانون يجب تفعيله لجهة اشراك القطاع الخاص اكثر فاكثرا في المشاريع الخدمائية ومشاريع البنى التحتية للدولة. الامر الذي يؤدي الى تخفيف الاعباء عن الدولة وتحسين الخدمات وتحسينها وخفض تكلفتها. من اجل الحديث عن تنافسية الاقتصاد اللبناني، لا بد من اعادة النظر في التشريعات التي ترعى العمل الاقتصادي".

الجمود سمة الأوضاع الاقتصادية الراهنة

تشير التقارير والدراسات الاقتصادية والمصرفية، الشهرية منها والفصلية، الى جمود وركود اقتصاديين على مختلف النشاطات الاقتصادية، في انتظار جلاء عدد من المعطيات السياسية المحلية والاحداث الاقليمية.

تشير هذه التقارير الى ثلاثة اسباب رئيسية تبرر الركود الاقتصادي وعدم نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتراجع الحركة الاقتصادية ومؤشرات النمو. هذه الاسباب هي: - ترابط مسيرة الازمة بالاوضاع الاقليمية السائدة التي تؤكد تأجيل تدفق الاستثمارات العربية والاجنبية على لبنان.

- اهتزاز الثقة العالمية بالاستثمارات المباشرة في لبنان بعد الهجمة السياسية الخارجية، وخصوصا الخليجية منها، على مكون اساسي داخل المجتمع اللبناني، ما زرع ثقة المستثمرين.

- الانفاق الحكومي الذي تخطى الارقام المقدرة في الموازنة. يشار هنا الى الامور الآتية: ا - بلوغ قيمة النفقات العامة في نهاية عام 2017 ما مجموعه 15,381 مليار دولار في مقابل واردات مقدارها 11,625 مليارا، اي بعجز مقداره 3756 مليار دولار.

ب - نسبة العجز المسجلة 7,30% تفوق المقدر لها في الموازنة نتيجة عدم توقف سلفات الخزينة، وزيادة بعض النفقات المالية والتكاليف الاضافية الناجمة عن تمويل بعض المشاريع. ج - الواقع الذي كرسه الانفاق الحكومي لناحية الفوائد الدائنة والمدينة، الدين العام والاستحقاقات والاكتتابات وتحويل نسبة كبيرة من ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية الى ادوات دائنة لمصلحة الخزينة اللبنانية.

يقول بعض الاقتصاديين ان السياسة التي اتبعت في تثبيت النقد الوطني، وبالتالي ترسيخ ادوات مراقبة في الاسواق، انعكست سلبا على مناخ الاستثمار العام المحلي وقلب الشعور بالارياح المتوقعة في مشاريع خطة النهوض رأسا على عقب، فاصبح المستثمر يفضل انتظار فوائد الابداع او التوظيف في السندات، عوض الخوض في مشاريع تولد الانتاجية والربح والمنفعة العامة.

د - تراجع التسليفات المصرفية، اذ يقول احد الخبراء المصرفيين في احد المصارف الكبرى ان الجمود بدأ يطاول النشاط المصرفي في هذه المرحلة، على الرغم من الانفاق الانتخابي. تراجع مجموع التسليفات التي بلغت مع نهاية الشهر الرابع من عام 2018 ما يوازي 59,02 مليار دولار في مقابل 59,69 مليار دولار في كانون الاول 2017، اي بتراجع نسبته 1,11%. ويشير الى ان القطاع الوحيد الذي يعمل حاليا هو قطاع المأكولات فقط. وهذا يظهر جليا من التحويلات وحركة الاعتمادات المصرفية.

يمكن التوقف ايضا عند تراجع القدرات الانفاقية للأسرة، كاحد اسباب الركود والتأثير السلبي على النمو الاقتصادي العام.

اما قطاع البناء الذي كان المنفذ الوحيد لتحريك العجلة الاقتصادية خلال السنوات الماضية، فقد جمدت حركته حاليا وتراجعت مبيعاته. لذلك لم تفلح كل المحاولات في تحريك هذا الركود لسببين:

اول، وجود مستثمرين في هذا القطاع يفضلون الابقاء على مشاريعهم باسعارها المرتفعة لان اموالهم موجودة او متوافرة لديهم نقدا، وبالتالي ليست ديونا عليهم للمصارف في انتظار ان يأتي الربون المناسب. فتمت عملية البيع بالسعر الذي يريدونه، وتكون النتيجة الجمود والابقاء على الاسعار المرتفعة.

ثان، توقف القروض السكنية بشكل كامل الى حين ايجاد المخارج المناسبة لها، ما اثر في عمق الازمة.

عينة من اسباب الجمود الكثيرة. لكن الكل ينتظر الحكومة الجديدة لعلها تجد الطريق الصحيحة المناسبة لما يعيشره لبنان على الصعيد الاقتصادي.

فهل تنجح؟ لننتظر.

اقتصاد

الجميل: استكمال معالجة ملفات الاغراق

فادي الجميل: "بعد كل المعاناة التي مر فيها القطاع الصناعي خلال السنوات الماضية، ومع كل التحديات التي واجهتنا كصناعيين بدءاً من تراجع الصادرات نتيجة اقفال المعابر البرية، والاغراق والمنافسة غير المتكافئة، وبعد مراجعاتنا المتكررة للمسؤولين بهدف اقناعهم بجدوى القطاع الصناعي كمحرك اساسي للاقتصاد الكلي وهو الوحيد القادر على تحسين الميزان التجاري وتوفير فرص عمل للشباب اللبناني، نحن نعتبر ان القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة والقاضي بحماية القطاعات الانتاجية اللبنانية هو اول الغيث. ما تحقق حتى الان وثبة نوعية في التعامل مع الملفات الوطنية. انطلاقاً من ذلك، نتطلع بتفاؤل نحو مستقبل القطاع الصناعي، الا اننا نؤكد ان هذه المعالجات لن تؤدي دورها في استنهاض الاقتصاد ما لم تستكمل بمجموعة المطالب التي سبق لجمعية الصناعيين ان تقدمت بها. لذا نحن نطلب من الحكومة الجديدة استكمال ما بدأته الحكومة السابقة ومعالجة ملفات الاغراق، والتشدد في مكافحة التهريب والمنافسة غير

”

اقتصادنا ينهار
ووصل الى حافة الهاوية

رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل.

”

الاسراع في تأليف الحكومة، ونرجو من جميع الاطراف السياسيين تسهيل هذه المهمة، على ان تبادر الحكومة العتيدة فور تشكيلها الى انشاء هيئة طوارئ اقتصادية تعمل على تطبيق رؤية جمعية الصناعيين الاقتصادية الاجتماعية الانقاذية التي سبق وتقدمت بها".

موسى: القطاع العقاري
عنصر استقرار اجتماعي

وليد موسى: "يتطلع اللبنانيون الى ان تكون الحكومة المنبثقة من الانتخابات النيابية، حكومة اخراج الاقتصاد اللبناني من ازمته الخانقة التي وصلت الى درجة بالغة الخطورة. لا شك في ان انعاش اقتصادنا الوطني يمر عبر اعادة الحياة الى احد قطاعاته الاساسية، وهو القطاع العقاري. هذا القطاع ليس احد عناصر النمو الاقتصادي فحسب، او مصدر إيرادات للدولة، بل هو عنصر استقرار اجتماعي وعامل تحفيز لعشرات القطاعات الاخرى وللدورة الاقتصادية ككل، فضلا عن كونه احد وجوه التنمية.

من هذا المنطلق، نأمل في ان تحرص الحكومة الجديدة على توفير كل مقومات الانطلاق والخروج من الركود للقطاع العقاري المأزوم منذ نحو ستة اعوام. يتطلب ذلك طبعا عدم تحميل الجهات المعنية به مزيداً من الاعباء المرهقة، وفرض ضرائب تفاقم ازمة القطاع، بل

”

الضرائب تفاقم ازمة القطاع
ولا تحل المشكلات

رئيس نقابة الوسطاء والاستشاريين العقاريين في لبنان وليد موسى.

”

من خلال ارساء حوار دائم معها للافادة من خبراتها ومن ملامستها اليومية للمشكلات والمتطلبات، بحيث لا تأتي اي خطوة حكومية تخص القطاع منقوصة او غير مدروسة. تلك من التشريعات التي ينبغي اقرارها، تلك المتصلة بتنظيم المهنة الخاصة بالقطاع العقاري، بالتعاون مع الجهات المعنية بكل مهنة، بحيث يساهم ذلك في اضاء مزيد من الاحترافية على القطاع، ويبعد عنه الطارئ والمتطفلين عليه، فيبقى موضع ثقة اللبنانيين وغير اللبنانيين. كذلك نتمنى ان تستمر الحكومة، ممثلة تحديداً بوزارة المال، في تقديم جهودها المشكورة لتطوير الاجراءات المتعلقة بالقطاع العقاري، ان لجهة تبسيطها وتسهيلها وتسريعها، او لجهة مكنتها اكثر فاكثر".

ع.ش.

المناطق اللبنانية، يكون محورها توفير العيش الكريم لكل فئات المجتمع من خلال حلول اسكانية دائمة. في هذا الاطار، ينبغي ايجاد آلية مستدامة وقابلة للاستمرار لتأمين الدعم المالي لذوي الدخل المحدود والمتوسط، بهدف تمكينهم من تملك المسكن اللائق من خلال مصرف الاسكان والمؤسسة العامة للاسكان، بالتعاون مع مصرف لبنان والقطاع المصرفي. كما يجب ان تلحظ اي خطة تنظيم الاستثمار العقاري جغرافياً ونوعياً، وذلك بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

من الملح ايضاً اجراء نفضة تشريعية كاملة عبر تحديث القوانين العقارية القديمة جدا والتي تعوق اجراء نقلة نوعية في القطاع. كذلك نأمل في ان يحصل هذا الجهد التشريعي بالتعاون مع الجهات الممثلة للقطاع العقاري،

